

التحليل الإخباري



لا تزال السعودية تخطئ التقدير بشأن اليمن

إيهاب النونقي

موقع المعهد الإخباري

الممارسات السعودية التي تقارب دبلوماسياً مع إيران وتوجي بالتقارب مع سوريا دون إجراءات ملموسة تتعلق بفك التناقضات العملية مع محور المقاومة، وتعيين سفير لدى السلطة الفلسطينية مع تصعيد وتيرة التنسيق مع الإدارة الأمريكية بخصوص التطبيع مع العدو الإسرائيلي، ووصول التنسيق لمستويات متقدمة وبلورة صفقة متكاملة تتعلق بتطبيع كامل مقابل حزمة مطالب سعودية تتعلق بالتسليح ومشروع نووي سعودي والاعتراف بشرعية بن سلمان ودعمه، هي ممارسات لا تشي بالتفائة الاستراتيجية أو تحول نوعي، وإنما هي رهانات على الوقت وعلى تطورات الصراع دون تورط. فإنه يبدو كما يلي: لا يمكن توقع نشوب حرب كبرى بين محور المقاومة والعدو الإسرائيلي من عدمه، ولهذا فإن الحكمة تقتضي أن تعيش وفقاً لنشوب هذه المعركة وتتواصل مع جميع الأطراف، فإذا اندلعت المعركة فهي ليست طرفاً فيها، وإذا لم تندلع فهي على تواصل وعلاقات دبلوماسية ومستويات من التنسيق والتعاون وفقاً للمصلحة السعودية.

والفارق بين التحوط بين القوى الكبرى مثل أمريكا وروسيا والصين وبين الرهان الإقليمي، هو أن النظام العالمي في طور التحول لنظام متعدد الأقطاب وهو ما يسمح بهذا الهامش من تعدد العلاقات، بينما الحرب الإقليمية، هي حرب وجودية وفقاً لحقيقة الصراع الوجودي بين "إسرائيل" وشعوب المنطقة، وبالتالي فإن هامش تعدد العلاقات يمكن أن يتواجد في حالة الهدنة والتي لا ينطبق عليها مفهوم السلم، بينما الحرب عندما تندلع، فهي لا تقبل القسمة ولا تسمح طبيعتها بالتحوط.

ويمكن فهم الخطوة السعودية بتعيين سفير لدى السلطة على أنه دعم للسلطة في مواجهة المقاومة، وهو مشروع أمريكي-إسرائيلي لا يجد بديلاً للتعامل الإخباري مع الفلسطينيين إلا عبر السلطة باعتبارها الطرف الوحيد الذي يمكن التنسيق معه، وبالتالي لا تتناقض السعودية مع أمريكا وفي ذات الوقت توجي بأنها تدعم القضية كمقدمة لإعلان التطبيع، بحيث يصعب الإعلان عنه وهناك قطيعة دبلوماسية مع كل الأطراف الفلسطينية، وبالتالي اختارت السعودية السلطة.

ولكن ما لا يمكن فهمه هو اتباع السعودية سياسة "صفر مشاكل" دون حل لقضية اليمن ووجودها كقنبلة موقوتة يمكن انفجارها وإفشال سياسة السعودية التي تريد متناً مستقرًا يخدم مشروعاتها الاستثمارية المنضوية تحت رؤية ٢٠٣٠ والتي تشترط سلاماً لجذب الاستثمار. ويبدو أن السعودية لا تزال تخطئ التقدير بشأن اليمن، حيث تعتبر "انصار الله" تابعة لايران، وبالتالي فإن التهدئة مع إيران تكفل استمرار الهدنة والهدوء في اليمن، وهو رهان خاطئ لأن إيران لا تفرض حرباً ولا تهدئة على أصدقائها، واليمنيون لهم قرارهم المستقل وصرهم على الحصار والتلاعب والخداع لن يطول.

السياسية لصورة "إسرائيل" الديمقراطية المزورة أمام المجتمع الدولي ومؤسساته القانونية، الأمر الذي يبرز في أحد جوانبه تداعيات التعديلات القضائية الجديدة التي اعتبرتها حكومة نتانيا هو السادسة أهم مشروع استراتيجي لها. المشهد الثاني هو فشل الأجهزة الأمنية الإسرائيلية و"الجيش" الإسرائيلي في مواجهة حالة المقاومة المتنامية في الضفة الغربية، والتي حولتها إلى ساحة مواجهة واشتباك مستمر مع الاحتلال وقطعان مستوطنين، الأمر الذي انعكس على زيادة أعداد الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال ومعتقلاته، فقد لا يخلو يوم من دون حملات اعتقال وملاحقة للشباب الفلسطيني. وهنا، تتضاعف إشكالية ما يعرف بالاعتقال الإداري؛ القانون الذي تم تشريعه في فترة الانتداب البريطاني، واحتفظت به "إسرائيل" كسيف مسلط على رقاب الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، والذي يتم بموجبه اعتقال الفلسطيني من دون تقديم لائحة اتهام، ولا يحق له معرفة أسباب لاعتقاله، إذ بلغ أعداد الأسرى الإداريين في السجون الإسرائيلية حالياً ١٢٠٠ أسير من دون لائحة اتهام، بحيث بات ربع الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال معتقلين إداريين (بناءً على أوامر إدارية تصدر عن وزارة أمن الاحتلال). كما وأظهرت المعطيات التي حصل عليها مركز "هموكيد" لحماية الفرد من إدارة سجون الاحتلال أن عدد الأسرى الإداريين الحالي هو الأعلى منذ أن بدأت منظمات حقوق الإنسان بجمع البيانات الشهرية عن أحوال الأسرى عام ٢٠٠١.

وفي ظل هذا المشهد الكلي، بات من الواضح أن ساحة السجون لا يمكن فصلها عما يحدث في الساحات الخارجية. لذلك، الاستراتيجية الفلسطينية لحل قضية الأسرى يجب أن تكون شاملة، وأن تشترك فيها كل القوى الفلسطينية، وحتى تحرير كامل الأسرى الفلسطينيين، كما حدث في صفقات التبادل السابقة، يجب بذل الجهد على كل مستويات العمل الفلسطيني الذي يتكامل به الفعل الرسمي مع العمل الشعبي والجهد الفصائلي.

الإرهاب الإسرائيلي.. ملف الأسرى الفلسطينيين نموذجاً



حسن لافي

كاتب ومحلل سياسي

تزايدت الاعتداءات الإسرائيلية على الأسرى الفلسطينيين خلال فترة حكومة بنيامين نتانيا هو السادسة، فقد لا يخلو يوم من عمر هذه الحكومة البالغ ٨ أشهر من دون تسجيل انتهاكات واضحة وصرحة ضد الأسرى الفلسطينيين البالغ عددهم ٥ آلاف أسير. وازداد الأمر خطورة مع منهجة سياسات التضيق على حياتهم المعيشية من خلال خطة فاشية يقودها وزير الأمن القومي الإسرائيلي إيتمار بن غفير، تعتمد على تنفيذ سلسلة من الإجراءات العنصرية بحق الأسرى في سجون الاحتلال، بدأت باغلاق مخابز "الخيز العربي" للأسرى في السجون، وتقليص استخدام الحمامات، وذلك قادة الحركة الأسيرة، واعتداءات وحدات القمع

من الواضح أنه لا يمكن فصل ساحة الاعتقال الإداري، الذي استلحقه أسرى الفلسطينيين، عن التطورات الخارجية. لذلك، الاستراتيجية الفلسطينية لحل قضية الأسرى يجب أن تكون شاملة، وأن تشترك فيها كل القوى الفلسطينية، وحتى تحرير كامل الأسرى الفلسطينيين، كما حدث في صفقات التبادل السابقة، يجب بذل الجهد على كل مستويات العمل الفلسطيني الذي يتكامل به الفعل الرسمي مع العمل الشعبي والجهد الفصائلي.

للتشكيل الحكومة، بمعنى أن تلك الفاشية تجاه الأسرى الفلسطينيين باتت سياسات موجبة للحكومة الإسرائيلية.

أوضح مثال على ذلك هو قانون إعدام الأسرى الفلسطينيين الذي قدمه بن غفير، والذي استطاع أن يشمل ضمن إطار صفقة تشكيل الائتلاف الحكومي لحكومة نتانيا هو السادسة، الأمر الذي يوضح سبب تصديق اللجنة الوزارية لشؤون التشريع على مشروع القانون قبل تقديمه للهيئة العامة للكنيست للتصويت، والذي صوّت لمصلحته ٥٥ عضواً في الكنيست، وعارضه ٩ أعضاء فقط.

السياسة الإسرائيلية الفاشية ضد الأسرى الفلسطينيين ليست جديدة، ولكن في ظل الحكومة الحالية، اتخذت منح أكثر خطورة وخطوات أكثر تسارعاً في تنفيذها من دون أي مانع قانوني من المحاكم الإسرائيلية أو أي رادع للاعتبارات

التابعة لإدارة مصلحة السجون الإسرائيلية المتكررة على الأسرى الفلسطينيين جسدياً، والتي كان آخرها اقتحام قسماً ٣ و ٤ من سجن النقب ونقل الأسرى القابعين فيه، وسط حالة من التوتر الشديد داخل السجن، ناهيك بتصويت الكنيست الإسرائيلية بالقراءة التمهيديّة على قانون إعدام الأسرى الفلسطينيين.

في خلاصة الأمر، إن وزير الأمن القومي الإسرائيلي بن غفير؛ الفاشي الديني الذي قُدمت ضده ٥٠ لائحة اتهام، الشعب والتحرير على العنصرية ودعم منظمة إرهابية، والذي صرّح "أن الأسرى الفلسطينيين الأمنيين يستحقون عقوبة الإعدام، لكن يجب معاملتهم كمخربين حتى صدور حكم الإعدام"، هو المسؤول الأول عن التعامل مع الأسرى الفلسطينيين داخل حكومة الاحتلال، الأمر الذي يطرح تساؤلاً كبيراً عن كيفية مواجهة إرهاب "دولة" الاحتلال تجاه الأسرى

حسن محلي

كاتب ومحلل سياسي

كثير الحديث خلال الفترة الأخيرة عن مشاريع ومخططات أميركية جديدة تستهدف عرقلة كل المساعي الإقليمية لحل الأزمة السورية ونسفها، بعد النفاؤل الذي حَيَم على الجميع إبان القمة العربية في جدة وبعدها. فالحشود العسكرية الأميركية شرق الفرات وفي الشمال العراقي حيث تسيطر قوات مسعود البازراني، وتحركات الأساطيل الحربية والفعاليات المتزايدة في القواعد الأميركية في العراق والأردن والبحر الأحمر وقطر والبحرين والسعودية ودول الخليج الفارسي الأخرى دفعت بعضاً من المراقبين إلى الحديث عن سيناريوهات أميركية جديدة، ولألعرولة المعالجة النهائية للأزمة السورية بصيغ روسية-إيرانية، وذلك من خلال السلاحين التقليديين، أي الكرد والعشائر السنية، وثانياً من خلال تفعيل الخلايا النائمة لـ"داعش" وتطوير العلاقات السرية مع "النصرة"، وهي الآن تحت الحماية التركية في إدلب وغرب الفرات عموماً.

وتفسر هذه المعطيات تصريحات الرئيس إردوغان ووزير دفاعه جولار، إذ رفضاً أكثر من مرة تلبية شروط الرئيس بشار الأسد، وأهمها الانسحاب من ٩٪ من الأراضي السورية غرب الفرات وشرقه، حيث توجد القوات التركية مع مسلحي ما



الحشود العسكرية الأمريكية شرق الفرات وشماله.. والأزمة السورية

وتحدثت المعلومات الصحفية يوماً عن اتصالات سرية بين قيادات "العدالة والتنمية" و"الشعوب الديمقراطي" للاتفاق على صيغة ما تمنع الكرد من التصويت لمرشحي الكردية التي تستهدف المسيّرات التركية قياداتها بشكل دوري، لا يهمل الرئيس إردوغان حواراته السرية مع قيادات حزب الشعوب الديمقراطي (الجناح السياسي للعمال الكردستاني)، والتي كان إردوغان يقول عنها قبل الانتخابات الأخيرة إنها "إرهابية وتتلقي التعليمات من الدول الإمبريالية ومن جبال قنديل حيث قيادات حزب العمال الكردستاني".

انضمام فنلندا والسويد إلى الحلف الأطلسي. ومع استمرار العمليات العسكرية التركية شرق الفرات وشمال العراق ضد مسلحي الكردستاني والوحدات الكردية التي تستهدف المسيّرات التركية قياداتها بشكل دوري، لا يهمل الرئيس إردوغان حواراته السرية مع قيادات حزب الشعوب الديمقراطي (الجناح السياسي للعمال الكردستاني)، والتي كان إردوغان يقول عنها قبل الانتخابات الأخيرة إنها "إرهابية وتتلقي التعليمات من الدول الإمبريالية ومن جبال قنديل حيث قيادات حزب العمال الكردستاني".

يسمى بـ "الجيش الوطني السوري" الذي تأسس صيف ٢٠١٩ من أنقرة. كما وترقب بدورها، أي تركيا، ما يحدث على حدودها الجنوبية إن كان شمال العراق أو شرق الفرات حيث وحدات حماية الشعب الكردية، الذراع السورية لحزب العمال الكردستاني، الذي يحارب الدولة التركية منذ نحو ٤٥ عاماً. وهو الآن أكثر قوة بفضل الدعم الأمريكي والأوروبي الضخم سياسياً وعسكرياً وعلى الصعيد كافة، الأمر الذي يزعج أنقرة، ولكن من دون أن تتخذ أي موقف عملي ضد ذلك، خاصة بعد أن تخلت عن تحفظاتها على